

# الانتخابات في إقليم كردستان العراق وتمثيل التركمان في نظام المحاصصة

**سلجوقيان**

١٢

يعتبر التركمان المكون الرئيسي الثاني بعد الأكراد في إقليم كردستان العراق. ومع ذلك تمثلهم في المناصب العامة في حكومة الإقليم ليس على المستوى المطلوب بسبب الضغوطات السياسية والإدارية. ووفق نظام المحاصصة، يتم تمثيل التركمان بـ 5 مقاعد فقط من بين 111 مقعداً في برلمان إقليم كردستان.

“

تأسس برلمان حكومة إقليم كردستان العراق في عام 1992. ومنذ انتخابات تأسيسه الأولى وحتى عام 2022 شهد الإقليم خمس انتخابات برلمانية في الأعوام 2005 و2009 و2013 و2018 و2022. يتتألف برلمان إقليم كردستان العراق من 111 مقعداً. أكبر حزبين في الإقليم هما من يشكلان الأغلبية في برلمان إقليم كردستان العراق: الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يمتلك 45 مقعداً والاتحاد الوطني الكردستاني الذي يمتلك 21 مقعداً.



العراق. ومع ذلك تمثيلهم في المناصب العامة في حكومة الإقليم ليس على المستوى المطلوب بسبب الضغوطات السياسية والإدارية. ووفق نظام المحاصصة، يتم تمثيل التركمان بـ 5 مقاعد فقط من بين 111 مقعداً في برلمان إقليم كردستان. حيث أثرت مقاعد المحاصصة في التوازنات العددية والسياسية بين الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق، كما أن الرأي الذي تبنيه أن بعض مقاعد المحاصصة تخضع للحزب الديمقراطي الكردستاني تسبب في مشاكل بين الحزبين السياسيين الأكثر نفوذاً في الإقليم، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وصرحت الأحزاب السياسية الكردية التي تنشط سياسياً في السليمانية، أن بعض البرلانيين الممثلين للأقليات بنظام المحاصصة يخضعون لتأثير الحزب الديمقراطي الكردستاني، لذلك يجب تقليص عدد مقاعد المحاصصة.

تحمل المبادرات الرامية إلى تقليص عدد مقاعد المحاصصة أهمية بالنسبة للتركمان الذين يحصلون على 5 مقاعد من أصل 11 مقعداً مخصصاً للمحاصصة. حيث طالب سياسيون تركمان، لا سيما مسؤولو الجبهة التركمانية العراقية، بزيادة الحصة وليس تقليصها. وأفاد آيدن معروف وزير الإقليم لإدارة ملف شؤون المكونات في حكومة إقليم كردستان العراق وعضو المكتب السياسي في الجبهة التركمانية العراقية، أن الجبهة ليست طرفاً في هذه الصراعات السياسية، وأن هناك

العراق. حيث أن الصراعات السياسية مثل الخلاف بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني على مرشح لمنصب رئيس الجمهورية (هو من حصة الأكراد في نظام المحاصصة المعتمد)، وعدم القدرة على تشكيل حكومة مركبة في بغداد، أفت بظاللها على إجراء الانتخابات في الإقليم. وكانت إحدى مواضيع هذا الخلاف هي التعديلات المنتظرة في قانون الانتخابات ومقاعد المحاصصة.

يعتبر النظام الانتخابي في حكومة إقليم كردستان العراق نظاماً انتخابياً بدائرة واحدة. ويمكن القول هنا إن الحزب الديمقراطي الكردستاني استفاد بشكل كبير من هذا النظام. حيث أن معظم باقي الأحزاب الكردية تعارض هذا النظام الانتخابي وتدعوه إلى نظام الدوائر المتعددة، لاسيما الاتحاد الوطني الكردستاني وجماعة العدل الكردستانية والاتحاد الإسلامي الكردستاني وحركة التغيير وحرaka الجيل الجديد. من المرجح أن تنتهي هيمنة الحزب الديمقراطي الكردستاني على مقاعد الأقليات في البرلمان، في حال تعديل قانون الانتخابات الذي طرحته الأحزاب السياسية الكردية، لاسيما الأحزاب المعارضة، والذهاب إلى منح الأقليات حصة في أكثر من دائرة . لذلك، يمكن القول إن هذا الوضع هو أحد أسباب تأخير إجراء الانتخابات البرلمانية في حكومة إقليم كردستان.

يعتبر التركمان المكون الرئيسي الثاني بعد الأكراد في إقليم كردستان

السياسية في الإقليم اتفقت على إجراء الانتخابات في موعدها، وأشار إلى أن الوقت قد حان ليكون هناك دستور للإقليم. جدير بالذكر أن الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق كان مخطط إجراؤها في 1 أكتوبر/ تشرين الأول 2022. إلا أن أزمة تشكيل حكومة في العراق بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في البلاد في 10 أكتوبر/ تشرين الأول والصراعات السياسية التي نتجت عن ذلك، انعكست سلباً على السياسة الداخلية لإقليم كردستان



حصة تمثيلهم. وفي حال تحقيق ذلك فلن يستفيد التركمان في أربيل فقط من مقاعد المحاصصة الزائدة، بل يحمل ذلك أهمية حول تمكّن تركمان بلدة "كفرى" التابعة سياسياً لإقليم كردستان وإدارياً للحكومة المركزية، من التمثيل في برلمان إقليم كردستان العراق بمقدار واحد على الأقل. وقد لا يقبلون الأقلية ويشكلون ائتلافاً مع أحزاب تركمانية أخرى كمكون رئيسي ثانٍ في الإقليم ويتم تمثيلهم بقوة. وفي هذا الإطار، قد تتبع الجبهة التركمانية العراقية سياسة مختلفة من أجل الحصول على حقوق التركمان في حكومة إقليم كردستان؛ حيث يتكون إقليم كردستان العراق من ثلاث محافظات هي أربيل والسليمانية ودهوك. جدير بالذكر أن أربيل ودهوك تخضعان لسيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، بينما تخضع محافظة السليمانية لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني. ويعيش أغلبية التركمان في إقليم كردستان في محافظة أربيل والسليمانية. وفي هذا السياق، ربما تقوم الجبهة التركمانية العراقية بالتفاوض مع كبار المسؤولين في الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والمطالبة بحقوق التركمان في مناطق هيمنة الحزبين في الإقليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن بلدة كفرى التابعة سياسياً إلى محافظة السليمانية، تتعرض من فترة لأخرى إلى هجمات تنظيم داعش الإرهابي. ومن أجل سد هذه الفجوة الأمنية في منطقة كفرى، ربما تطلب الجبهة التركمانية العراقية من وزارة البيشمركة تشكيل قوة مسلحة

، أنهم في الأصل لا يقبلون الحصة الحالية المخصصة للأقليات، البالغ عددها 11 مقعداً، فكيف يتم طرح مبادرات لتقليل عدد هذه الحصة، بل ان التركمان يرغبون في رفع عدد مقاعد المحاصصة في البرلمان. وأفادت النائب الثاني لرئيس برلمان إقليم كردستان العراق منى قهوجي أن عدد النواب الخمسة المخصصين من حصة الأقليات للتركمان غير كافٍ، وأن لديهم خطط لإجراء تعديلات في قانون الانتخابات، فضلاً عن منح التركمان حق التمثيل في مختلف المؤسسات الحكومية في إقليم كردستان بنسبة 30%.

يشار إلى أن التركمان في إقليم كردستان العراق منتشرون في المحافظات بنسب مختلفة. لذلك، إذا تم تطبيق نظام الدوائر المتعددة، فقد يؤدي ذلك إلى تشتت أصوات التركمان. ولو أخذنا بعين الاعتبار البنية الاجتماعية وسياسات الهوية في الإقليم، فحتى زيادة عدد مقاعد المحاصصة قد تؤثر سلباً على نتائج الجبهة التركمانية العراقية في انتخابات الأقاليم القادمة.

## هل تتبع الجبهة التركمانية العراقية سياسة مختلفة في إقليم كردستان العراق؟

يعتبر التركمان المكون السياسي الثاني في إقليم كردستان العراق. لكنهم ممثلون في حكومة وبرلمان إقليم من خلال الاستفادة من حصة الأقليات. ويمكن للجبهة التركمانية العراقية قبول وضع الأقلية للتركمان في إقليم والمطالبة بزيادة

صراعاً سياسياً بين الأحزاب السياسية الكردية بشأن المحاصصة، وأنهم في الجبهة التركمانية ليسوا طرفاً في هذه الصراعات السياسية، وأنهم يدعمون تخصيص مركز انتخابي في الإقليم لحصة التركمان، وأنهم لا يؤيدون توزيع مقاعد المحاصصة لأنهم يعارضون وجهات النظر التي تدعوا إلى توزيع مقاعد المحاصصة بحسب المناطق.

يشار إلى أن بعض الأحزاب السياسية التركمانية منزعجة من أن الانتخابات (الانتخابات الخاصة) التي يصوت فيها قوات الأمن (البيشمركة) في الإقليم ربما يتم التدخل فيها، وأن الانتخابات يتم التلاعب فيها من خلال ضغوطات الأحزاب السياسية القوية، وأن النتائج ستكون لصالح البعض، لاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأنها ستؤثر بشكل سلبي على انتخاب ممثلين حقيقيين للتركمان. وانطلاقاً من هذا القلق، يؤيد التركمان عدم إدخال الأصوات المستخدمة في الانتخابات الخاصة التي تقتصر على قوات الأمن مع أصوات النواب المنتخبين من نظام المحاصصة.

يطالب التركمان بزيادة العدد الإجمالي للحصص في برلمان إقليم كردستان العراق من 11 مقعداً إلى 15، وزيادة حصة التركمان من 5 مقاعد إلى 7. وأكدوا أيضاً ضرورةبذل جهود واسعة لانتخاب الممثلين الحقيقيين للأقليات، وضرورة ضم الجماعات المستفيدة من المحاصصة إلى لجنة الانتخابات. كما أوضح عضو البرلمان عن الجبهة التركمانية العراقية لنطقة أربيل إمداد بلا

الاتحاد الإسلامي الكردستاني العراقي، وأمين عام جماعة العدل الكردستانية علي بابير، وزعيم الإيزيديين الأمير حازم تحسين بيك. ويمكن قراءة محادثات معروفة هذه على أنها طلب دعم لزيادة عدد مقاعد المحاصصة التي يطالب بها التركمان في الانتخابات البرلمانية التي ستجري في الإقليم.

من ناحية أخرى، يمكن تفسير عدم إجراء الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان العراق في موعدها، بسبب انتظار تشكيل الحكومة المركزية العراقية، للاستفادة من المكاسب التي تحققت في مفاوضات تشكيل الحكومة، وهي زيادة الميزانية التي تخصصها الحكومة المركزية لحكومة إقليم كردستان، وتفعيل المادة 140 في الدستور العراقي، وإدخال المناطق المتنازع عليها، لاسيما كركوك، تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان والحصول على حصة من النفط، أي يمكن تفسير سبب تأخير انتخابات برلمان الإقليم على أنه انتظار من أجل ارتفاع مستوى الرخاء والمعيشة المواطنی إقليم كردستان العراق. وفي حال فوز الجبهة التركمانية العراقية بمقعد برلماني عن بلدة كفری، فيمكن أن يشعر التركمان في المنطقة بزيادة الأمن والثقة وارتفاع مستوى الرخاء والقضاء على المشاكل في خدمات البنية التحتية والتثبيت في الدوائر الحكومية. ويمكن أيضا وضع حد للهجرة التي ازدادت من بلدة كفری بسبب البطالة. ■

سلاحق باجلان: أكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في دراسات الهوية القومية من جامعة غازى في أنقرة، عضو الهيئة التدريسية بجامعة كركوك، مدير الدراسات التركمانية في مركز أورسام.

أربيل في كل انتخابات. وعلى الرغم من أن التركمان يعيشون في محافظة السليمانية أيضا، إلا أنهم لم يحصلوا على أي مقعد في برلمان الإقليم. ويمكن القول أن عدم وجود أي حزب تركماني غير الجبهة التركمانية العراقية في بلدة كفرى يعطي الجبهة قوة وتفوقاً أكثر. ويمكن للجبهة التركمانية العراقية التي تعتبر نفسها الممثل الوطني الحقيقي للمجتمع التركماني، أن تفوز بمقعد واحد من بلدة كفرى التي تقع في منطقة الاتحاد الوطني الكردستاني. وفي حال زيادة عدد مقاعد المحاصصة، فإن من الأهمية أن تجري الجبهة التركمانية العراقية محادثات مع كبار المسؤولين في الاتحاد الوطني الكردستاني باعتباره الحزب القوي الآخر في المنطقة، من أجل حصول الجبهة على هذا المقعد. وبذلك، يمكن للجبهة التركمانية العراقية أن تحقق توازننا السياسي هاماً بين أربيل والسليمانية.

عقد ممثلو الأحزاب السياسية في إقليم كردستان العراق اجتماعين منفصلين في أربيل في 11 يونيو/حزيران 2022 لمناقشة قانون الانتخابات ونظام المحاصصة بحضور الممثلة الخاصة للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت، لكنهم لم يقوموا بدعوة الأحزاب التركمانية في الإقليم، ما أثار ردود فعل كبيرة من التركمان. وانطلاقاً من هذه النقطة، أجرى عضو المكتب السياسي في الجبهة التركمانية العراقية آيدن معروف في الفترة 26-14 أغسطس/آب عدداً من اللقاءات مع وفد

تركمانية لجامعة داعش، بشرط أن يكون أفرادها من التركمان.

توزع مقاعد التركمان في برلمان إقليم كردستان العراق بحسب مقاعد المحاصصة، الواقع مقعد واحد للجبهة التركمانية العراقية ومقددين لحزب التنمية التركماني ومقعد واحد لحزب الإصلاح التركماني ومقعد واحد لحزب الأمة التركماني. ويلاحظ هنا أن حزب التنمية التركماني المعروف بقريبه من الحزب الديمقراطي الكردستاني يحصل على أكثر مقاعد المحاصصة المخصصة للتركمان في برلمان إقليم كردستان العراق. ويمكن تفسير ذلك بأن حزب التنمية التركماني غير المتजذر في الإقليم مثل الجبهة التركمانية العراقية، إما أنه يحشد ناخبيه بشكل جيد في الانتخابات أو أنه يحصل على أصوات من قوات الأمن (البيشمركة) في الانتخابات الخاصة في الإقليم من خلال تعليمات الحزب الديمقراطي الكردستاني المقرب منه. ولهذا السبب، تدعو الجبهة التركمانية العراقية إلى عدم التصويت لمقاعد المحاصصة في "الانتخابات الخاصة" التي تصوت فيها قوات الأمن في الانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان. إن من الأهمية أن تأخذ الجبهة التركمانية العراقية التوازنات السياسية المحلية في الحسبان. حيث تمثل زيادة عدد مقاعد المحاصصة التي يطالب بها التركمان فائدة للتركمان بشكل عام أيضاً. ولو نظرنا إلى الانتخابات التي جرت في الفترات الماضية، سنرى أن الجبهة التركمانية العراقية نجحت في الفوز بمقعد عن